

المجلد  
مؤرخه  
١٩٧٦

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٦ محرم سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦٠١

الفرس

صفحة	
١٠٣	قانون تصديق اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
١٠٥	قانون صندوق التقاعد
١٠٩	قانون معدل لقانون العمل
١١١	نظام الضمان الاجتماعي لضباط وافراد واعضاء الخابرات العامة
١١٤	نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة
١١٧	نظام رسم التعدين على خامات الرخام المصدرة للخارج
١١٩	نظام تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة
١٢٢	نظام صندوق اسكان ضباط الخابرات العامة
١٢٩	نظام رسوم استئناف قضايا الاستملاك
١٣١	نظام مكافآت اعضاء لجان قضايا الاستملاك
	قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٦
	قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦
	قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٦
	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٦

مطبوعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من المأهول

المادة ٥ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طاهر

1970/12/17

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الريية والتعليم	الثقافة والاعلام	الانشاء والتعمير	الخارجية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير
ذولقان الهنداوي	صالح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي	

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التعمير	المالية	السباحة والآثار	المواصلات	التعمير
علي حسن عوده	سالم مساعده	غالب يركات	احمد الشوبكي	

وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاوقاف والشؤون والمقتسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرح	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير الداخلية لرؤت التلهوني
---------------------------------	--	--	--	-----------------------------------

وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عناد الجازي	وزير العامل ناجي حسين الطراونه	وزير الصحة طراڤ سعود القاضي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عصب الزين	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
--	--------------------------------------	-----------------------------------	--	--

رجائي المعشر محمد عصبوب الزين عواد يونس بي

$$\begin{aligned}
 H_1 &= \{ \text{the number of } H \text{ in } H_1 \text{ is } 1 \} \\
 H_2 &= \{ \text{the number of } H \text{ in } H_2 \text{ is } 1 \} \\
 H_3 &= \{ \text{the number of } H \text{ in } H_3 \text{ is } 1 \}
 \end{aligned}$$
[illegible]

the  $\beta$  phase of the polymer. The  $\beta$  phase is the more ordered phase and is characterized by a higher density and a higher melting point than the  $\alpha$  phase. The  $\beta$  phase is the more stable phase and is the one that is observed in the solid state. The  $\alpha$  phase is the less ordered phase and is characterized by a lower density and a lower melting point than the  $\beta$  phase. The  $\alpha$  phase is the less stable phase and is the one that is observed in the liquid state.

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined by the method of Lichtenthaler and Whistler (1973).

## نحن الحسين لله ملك في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦

## قانون صندوق التقاعد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون صندوق التقاعد لسنة ١٩٧٦ ) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

الصندوق	صندوق التقاعد .
المجلس	مجلس ادارة صندوق التقاعد .
الرئيس	رئيس مجلس ادارة صندوق التقاعد .
المدير	مدير عام صندوق التقاعد .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة صندوق يطلق عليه اسم ( صندوق التقاعد ) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري وله ان يقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية و ابرام العقود بما في ذلك حق التملك والقيام بالاجراءات القضائية وان ينوب عنه النائب العام او اي وكيل آخر .

المادة ٤ - أ - يتحمل الصندوق الالتزامات المالية المترتبة او التي ستترتب على الحكومة بموجب احكام قوانين التقاعد المدنية والعسكرية في المملكة او اية قوانين للتقاعد كان معمولاً بها فيها بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين سواء تقرر تلك الالتزامات والعلاوات من قبل مجلس الوزراء او المجلس التنفيذي .

ب - لمجلس الوزراء تكليف الصندوق باستثمار وادارة صندوق الادخار او صندوق الضمان الاجتماعي .

المادة ٥ - يتمتع الصندوق بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية ، وتحصل اموال الصندوق بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٦ - يرتبط الصندوق بوزير المالية وتكون العاصمة مركز الصندوق الرئيسي وله ان ينشيء فروعاً له في انحاء المملكة وفق ما يقرره المجلس .

المادة ٧ - تتكون مصادر اموال الصندوق من الموارد التالية : -

- أ - رأسمال الصندوق الذي يقرره مجلس الوزراء عند تأسيسه .
- ب - عائدات التقاعد التي تقتطع وفق احكام قانوني التقاعد المدني والعسكري المعمول بهما .
- ج - ريع استثمار اموال الصندوق .
- د - المبالغ التي تخصص للصندوق بموجب قانون الموازنة العامة .
- هـ - اية مبالغ يخصها مجلس الوزراء من ارباح البنك المركزي بمقتضى المادة (٥٦) من قانون البنك المذكور بناء على تنسيب مجلس ادارته وتضاف تلك المبالغ الى رأسمال الصندوق .

المادة ٨ - تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي يتحمل الصندوق الالتزامات التقاعدية تجاه موظفيها بمقتضى احكام هذا القانون باقتطاع عائدات التقاعد من رواتبهم لحساب الصندوق ، وللصندوق ان يكلف تلك الوزارات والدوائر والمؤسسات بدفع رواتب التقاعد او القيام باية مهمة من المهام المنوطة بالصندوق بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٩ - أ - اذا توفر للصندوق اي فائض من الايرادات السنوية بعد تنزيل مدفوعاته التقاعدية وحسم النفقات الادارية يضاف هذا الفائض الى الاحتياطي العام للصندوق .

ب - يخصص في قانون الموازنة العامة المبالغ اللازمة لتغطية العجز في ميزانية الصندوق .

المادة ١٠ - يتكون المجلس على النحو التالي : -

وزير المالية	رئيسا
محافظ البنك المركزي	نائبا للرئيس
رئيس المجلس القومي للتخطيط	عضوا
مدير عام دائرة الموازنة	عضوا
المدير	عضوا

عضوان من اهل الخبرة والاختصاص

يعينهما مجلس الوزراء بتنسيب وزير

المالية ولمدة سنتين ويجوز اعفاهما

بالطريقة ذاتها .

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة واحدة على الاقل شهريا ويتم النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي الاعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه . وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

المادة ١٢ - تناط بالمجلس الصلاحيات التالية : -

- أ - رسم السياسة العامة للصندوق .
- ب - وضع خطة استثمار اموال الصندوق والموافقة على اوجه الاستثمار .
- ج - وضع مشاريع الانظمة .

هكذا من الأشهر



- د - اصدار التلبيات الداخلية التطبيقية لإدارة الصندوق .  
هـ - فتح فروع الصندوق واغلاقها .  
و - التنسيب لمجلس الوزراء بزيادة رأسمال الصندوق .  
ز - الموافقة على الميزانية العامة للصندوق .  
ح - الاشراف على ادارة شؤون الصندوق .

المادة ١٣ - أ - يعين المدير وينهى استخدامه بقرار من مجلس الوزراء مقترن بإرادة ملكية بناء على تنسيب المجلس .  
ب - يحدد مجلس الوزراء راتب المدير ومكافآته وعلاواته وغير ذلك من حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٤ - يمارس المدير الصلاحيات التالية :

- أ - تنفيذ السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس .  
ب - ممارسة الصلاحيات والمهام التي يفوضه المجلس بالتقسيم بها او تنص عليها الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٥ - أ - يعين المجلس لجنة تسمى ( لجنة استئثار اموال الصندوق ) برئاسة احد اعضائه وعضوية المدير واحد وموظفي الصندوق تكون مهمتها ادارة استئثارات الصندوق وفق التعاميات التي يضعها المجلس لهذه الغاية ، وتقديم الاقتراحات الضرورية له حول سياسة الاستئثار العامة .

ب - يراعى في استئثار اموال الصندوق عاملا الضمان والربح كما تعطى الافضائية في المساهمة للمشاريع الانتاجية التي تتضمنها لخطط الاعايشة للمملكة .

المادة ١٦ - يحدد النظام الخاص بالموظفين في الصندوق شروط استخدامهم وانهاية وتأديتهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بما في ذلك تحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم وانشاء صناديق ادخار واسكان وضمان اجتماعي وصحي لهم .

المادة ١٧ - يجوز انتداب او اعارة اي موظف في الحكومة او اية مؤسسة عامة للمعمل في الصندوق لقاء الرواتب والمكافآت التي يقررها المجلس .

المادة ١٨ - ينظم الصندوق حسابات اصولية ويقوم ديوان المحاسبة او مدقق خاص يعينه المجلس بتدقيقها .

المادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للصندوق في الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الاول من نفس السنة .

المادة ٢٠ - يقدم المدير الى المجلس خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاى السنة المالية ما يلي :

- أ - الميزانية العمومية الختامية للصندوق عن السنة المنتهية فصدقة من ديوان المحاسبة او المدقق الخاص ومشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الموجودات والمطلوبات .  
ب - حساب الارباح والخسائر .  
ج - تقرير عاما عن اعمال الصندوق .

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك مكافآت اعضاء المجلس .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٧

وزير  
الريية والتعليم  
ذوقان الهنداوي

وزير  
النقل  
خالد الحاج حسن

وزير  
الثقافة والاعلام  
صلاح ابو زيد

وزير  
الانشاء والتعمير  
صبيحي امين عمرو

رئيس الوزراء  
وزير الخارجية والدفاع  
زيد الرفاعي

وزير  
التعمير  
علي حسن عوده

وزير  
المواصلات  
احمد الشوبكي

وزير  
السياحة والآثار  
غالب بركات

وزير  
المالية  
سالم مساعده

وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل  
سامي ايوب

وزير  
الداخلية  
لروت التلهوني

وزير  
الاشغال العامة  
محمود الحوامده

وزير دولة  
للشؤون الخارجية  
صادق الشرع

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
عبد العزيز الخياط

وزير  
الزراعة  
مروان الحمود

وزير  
الصناعة والتجارة  
رجائي المعشر

وزير الداخلية للشؤون  
البلدية والقروية  
محمد عضوب الزين

وزير  
الصحة  
طراد سعود القاضي

وزير  
المعدل  
ناجي حسين الطراوله

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
راكان عناد الجازي

هكذا من الأشهر

## بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٦

### قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧٦ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٨٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١٨٤

أ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر من وقت لآخر قرارا بتصنيف المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات وله ان يستأنس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال في ذلك وان يحدد مجموعات المهن والحرف والصناعات التي لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم تماثلها أو ارتباطها ببعضها أو اشتراكها في إنتاج واحد أو متكامل وله ان يجعل قراره بذلك ساري المفعول على النقابات القائمة .

ب - يتم تسجيل النقابة العامة التي تحمل محل النقابات القائمة المشمولة بالقرار الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة وفقا لاحكام التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز تقديم طلب التسجيل في هذه الحالة من أي عدد من اللجان الادارية لتلك النقابات او من قبل مالا يقل عن ثلاثين عاملا من العمال المنتسبين اليها ويكون تسجيل تلك النقابات ملغى عند تسجيل النقابة العامة التي حلت محلها ، على ان يعتبر تسجيل تلك النقابات ملغى في جميع الاحوال بمرور ثلاثين يوما على صدور قرار الوزير وتصحيح النقابة العامة الخلف القانوني لها في جميع اموالها وحقوقها والالتزامات المترتبة عليها .

ج - للنقابة العامة ان تفتح فروعها في جميع أنحاء المملكة ، وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العامة وفروعها ، وكذلك بين النقابة العامة والاتحاد العام لنقابات العمال بموجب الانظمة الخاصة بكل منها

### الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٧

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والإعلام عالم الحاج حسن	وزير الانشاء والتعمير صباحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التأمين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويبي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية فروت التهلوني	وزير الاشغال العامة محمد الحرامه	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاشغال العامة عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير الزراعة مروان الحمدود
	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده



## نحو الحسين للنفذ ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١٢/٩٧٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٧٦

### نظام الضمان الاجتماعي لضباط

وافراد واعضاء المخابرات العامة

صادر بالاستناد الى المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الضمان الاجتماعي لضباط وافراد واعضاء المخابرات العامة لسنة ١٩٧٦ )  
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

السدائرة	المخابرات العامة
المدير	مدير المخابرات العامة
الصندوق	صندوق الضمان الاجتماعي لضباط وضباط صف وافراد واعضاء المخابرات العامة
المشارك	الضباط وضباط الصف والفرد والعضو سواء اكان مصنفًا او براتب مقطوع في المخابرات العامة .
الهيئة	الهيئة الادارية للصندوق
المحاسب	كل شخص ذي مسؤولية مالية او نقدية مرتبطة بواجباته الرسمية او ناشئة عنها .
ورثة المشارك	ورثته الشرعيون
اسرة المشارك	أ - الزوجة او الزوجات ب - الاولاد الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم الا اذا كانوا يتابعون تعليمهم او كانوا مصابين بمرض مقعد ويتولى المشارك اعالتهم . ج - البنات العازبات والارامل والمطلقات د - الاب والام الماعلان عن العمل وكان المشارك يميلهما .

المادة ٣ - يؤسس في الدائرة صندوق يسمى ( صندوق الضمان الاجتماعي لضباط وافراد واعضاء المخابرات العامة ) ويمثله النائب العام في الدعاوى التي يقيمها او تقام عليه بمقتضى قانون دعاوى الحكومة المعمول به .

- المادة ٤ - يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق كما يلي :-
- أ - ضابط الصف والفرد ١٥٠ فلس
  - ب - العضو براتب مقطوع ٢٥٠
  - ج - العضو المصنف ٣٥٠
  - د - الضابط ٥٠٠ فلس

المادة ٥ - في حالة انتهاء خدمة المشارك في الدائرة لا يرد له اي مبلغ من الاشتراكات التي دفعها للصندوق .

المادة ٦ - بالرغم مما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام يستحق المشارك الذي يصبح غير قادر على الخدمة في الدائرة بسبب عاهة دائمة او علة مقعدة نشأت له اثناء تاديه وظيفته او بسببها او لاي سبب اخر مكافأة مالية مقدارها (٣٥٠) ثلاثمائة وخمسون دينارًا ويجب اثبات العاهة الدائمة او العلة المقعدة بتقرير من اللجنة الطبية العسكرية او اية لجنة طبية حكومية تقوم مقامها بناء على طلب الدائرة او المشارك .

المادة ٧ - يمنع ورثة المشارك الذي يتوفى اثناء وجوده في الخدمة تعويضًا مقداره (٧٥٠) سبعمائة وخمسين دينارًا

المادة ٨ - اذا توفي احد افراد اسرة المشارك فيدفع له مبلغ (١٠٠) دينار ويشترط في ذلك ان لا يقل عمر الولد المتوفي عن سنه واحدة .

المادة ٩ - للهيئة بموافقة المدير ان تقدم مساعدات شهرية او مقطوعة :-

- أ - لضباط وضباط صف وافراد واعضاء المخابرات العامة المرجين او المتقاعدین بسبب اصابهم بعماهات او امراض تحول دون قيامهم باي عمل .
- ب - لعائلات ضباط وضباط صف وافراد واعضاء المخابرات العامة التي توفي معيلها وليس لها مورد كاف للعيش .

المادة ١٠ - للهيئة ان توافق على منح قروض للمشاركين بفائدة لا تزيد على (٦٪) ولمدة تتناسب مع مقدار القرض

المادة ١١ - تتكون اموال الصندوق من :-

- أ - الاشتراكات التي تحصل من المشاركين العاملين في الخدمة .
- ب - الهبات والاعانات والتبرعات التي تقدمها الهيئات الاجتماعية والحكومية والافراد .
- ج - فوائد المبالغ المودعة لحساب الصندوق في البنوك وفوائد القروض الممنوحة للمشاركين والارباح الناشئة عن استثمار اموال الصندوق بما في ذلك شراء الاسهم والسندات والعقارات والاراضي وبيعها وتأجيرها .
- د - المبالغ التي ترضعها الدائرة للصندوق بين وقت وآخر .

المادة ١٢ - يتولى الاشراف على ادارة الصندوق هيئة مؤلفة من ثلاثة ضباط يعينهم المدير لمدة سنة قابلة للتجديد ويعين احدهم رئيسًا .

هكذا من الأشهل

المادة ١٤ - تختص الهيئة بالامور التالية : -

- ب - في حالة الغاء الصندوق لاي سبب كان تصير امواله ملكا للدائرة .

## الحسين بن طاهر

1950/12/14

وزير الثروة والتعليم ذولان المنداوي	وزير التقنين خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التأمين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة لشؤون الخارجية صالح الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمدود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقرى محمد عسويك الزين	وزير الصحة طار اديسود القاضي	وزير المعمل ناجي حسين الطراونة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء واكان عواد الحمازي

مقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور

و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٥

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٦

صادر بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

وزارة الصحة	الوزارة
وزير الصحة	الوزير
وكيل الوزارة	الوكيل
مدير أية مديرية في الوزارة	المدير
مدير الصحة في المحافظة او اللواء	مدير الصحة
مساعد مدير الصحة الفني او الاداري	المساعد
لجنة التخطيط في الوزارة	اللجنة
المحافظة او اللواء او القضاء حسب تحديدها	المنطقة

المادة ٣ - تختص الوزارة برسم السياسة الصحية في المملكة وتطبيقها ضمن الاسس التالية :

- أ - تقديم الخدمات الصحية الوقائية
- ب - تقديم الخدمات الطبية العلاجية
- ج - تقديم الخدمات الصيدلانية في مراكز الوزارة
- د - النهوض بمسؤولية التعليم والتدريب الصحي
- هـ - رسم السياسة الصحية في المملكة ومراقبة تنفيذ التشريعات الصحية الخاصة بالشؤون الصحية والعمل على تطويرها :



و - الاشراف على الخدمات الطبية والصيدلانية والمهن الطبية المختلفة والمستشفيات والمختبرات في القطاع الخاص .

ز - توثيق الصلات في الميدان الصحي مع الدول العربية والاجنبية والهيئات الاهلية والدولية وتبادل البعثات والمعونات الفنية وغيرها والاشتراك في شتى الخدمات والنشاطات الصحية .

المادة ٤ - أ - تكون الوزارة من المديريات التالية :

- ١ - مديرية الطب الوقائي
- ٢ - مديرية الطب العلاجي
- ٣ - مديرية الصيدلة
- ٤ - مديرية طب الانسان
- ٥ - مديرية التمريض
- ٦ - مديرية التعلم والتدريب الداخلي
- ٧ - مديرية التخطيط والعلاقات الخارجية
- ٨ - مديرية التأمين الصحي
- ٩ - مديرية الادارة
- ١٠ - مديرية المختبرات

ب - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير الغاء او احداث اية مديرية في الوزارة او دمجها في غير هامن المديريات.

المادة ٥ - أ - يكون الوكيل مسؤولا امام الوزير عن ادارة الوزارة بجميع مديرياتها واقسامها وشعبها في مركز الوزارة وفي سائر المناطق الاخرى .

ب - يكون مديرو المديريات في الوزارة ومدراء الصحة ومدير المستشفى المركزي والمستشار القانوني ورئيس الديوان مسؤولين امام الوكيل .

المادة ٦ - يكون مدير الصحة رئيسا لجميع موظفي الوزارة في منطقتة ويتصل بمدير الصحة المختص في الوزارة في جميع الامور :

المادة ٧ - للوزير بتنسيب من الوكيل :

أ - احداث مديريات الصحة في مناطق المملكة

ب - احداث او الغاء الاقسام والشعب والفروع في مركز الوزارة او في مديريات الصحة في المناطق .

المادة ٨ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى ( لجنة التخطيط والتنظيم ) على الوجه التالي :

الوزير  
الوكيل  
مديرو المديريات في الوزارة  
رئيسا  
نائبا للرئيس  
اعضاء

المادة ٩ - تشكل في كل منطقة لجنة تسمى ( لجنة التنسيق ) على النحو التالي :

أ - مدير الصحة  
ب - مساعدو مدير الصحة  
ومديرو المستشفيات في المنطقة  
رئيسا  
اعضاء

المادة ١٠ - يصدر الوزير التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام فيما يتعلق بالامور التالية :

- أ - تحديد المهام والواجبات الخاصة بالمديريات وسائر الاجهزة والوحدات الادارية في مركز الوزارة وفي المناطق وتوزيع الاختصاصات والاعمال عليها .
- ب - تحديد المهام والواجبات المنوطة باللجان والصلاحيات المخولة لها وكيفية اجبااتها واتخاذ قراراتها
- ج - الصلاحيات المخولة لمديري المديريات في مركز الوزارة وفي المناطق .
- د - وصف اعمال الموظفين في مركز الوزارة وفي المناطق .
- هـ - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الوزارة .

المادة ١١ - يابى ( نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة ) رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ كما يلغى اي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

### الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/١٧

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاقتصاد والتعمير صبيحي امين عرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية لوروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير الدولة صادق الشرع	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المسائل ناجي حسين الطراوله
		وزير الشؤون عبد العزيز الخياط	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

هكذا من المأهول



## نظم رسم التعدين على خامات الرخام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٦

## نظام رسم التعدين على خامات الرخام

### المصدرة للخارج

صادر بمقتضى المادة (٤٠) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسم التعدين على خامات الرخام المصدرة للخارج لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للبيانات والالفاظ الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

السلطة : سلطة المصادر الطبيعية .

الرخام الخام : اي حجر جرانيتي او متحول يصلح لصناعة البلاط بما فيه الموزايكو والواح التليس والزخرفة والباوركات المعدة للنشر وكذلك الدبش .

الرخام المصنع : اي حجر جرانيتي او متحول تم نشره على شكل الواح بسبك لا يزيد عن اربعة سنتيمترات او تصنيعه على شكل بلاط موزايكو :

كسر الرخام : نقايات حجر الرخام والقطع الصغيرة الغير مشكلة او مصنعة والدبش الذي ليس له شكل منتظم ولا يتجاوز طول القطعة الواحدة منه ثلاثين سنتيمتراً .

بلوكات الرخام : كتل رخامية يزيد طول القطعة الواحدة منها عن ثلاثين سنتيمتراً وشبه مشكلة وقابلة للنشر

المادة ٣ - تستوفي السلطة الرسوم التالية :

أ - رسم تعدين مقداره ثلاثة دنانير عن كل متر مكعب من بلوكات الرخام المعدة للتصدير الى دياراً واحداً عن كل طن منه على اعتبار ان وزن المتر المكعب الواحد من بلوكات الرخام يعادل ثلاثة اطنان مترية .

ب - رسم تعدين مقداره خمسمائة فلس عن كل متر مكعب من كسر الرخام المعد للتصدير او مائتان وخمسون فلساً عن كل طن منه على اعتبار ان وزن المتر المكعب الواحد من كسر الرخام يعادل طنين مترين .

المادة ٤ - تمنى جميع منتجات الرخام المصنوع محلياً والمصدرة للخارج من الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة ٥ - على الجهات المختصة عدم السماح بتصدير اي نوع من الرخام الخام الا بعد ابراز شهادة من السلطة تفيد بانهم تم دفع الرسم المتر عن الكمية المنوى تصديرها .

المادة ٦ - لنادب رئيس السلطة ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

## الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/٢٩

وزير الريية والتعليم درفان الهنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
---	---------------------------------	--	---	---

وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	--------------------------------	---

وزير الداخلية لروت الطهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامدة	وزير دول الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطاط	وزير الزراعة مروان الحمود
----------------------------------	--	---	--	------------------------------

وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير دولة الصحة طاراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ناجي حسين الطروانة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاد عناد الجازي
--	---	---	--	---

## نحو المسير للملكة في المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٦

## نظام تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة

صادر بمقتضى المادة (١٠٨) من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة لسنة ١٩٧٦ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارة التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير :	وزير الصناعة والتجارة
الشركة :	الشركة المساهمة التي تساهم فيها الحكومة
مجلس الادارة :	مجلس ادارة الشركة المساهمة التي تساهم فيها الحكومة .
الممثل :	ممثل الحكومة في مجلس ادارة الشركة التي تساهم فيها الحكومة .
المراقب المالي :	الموظف المعين من قبل الوزير لدى الشركة ذات الامتياز للقيام باعمال المراقبة المالية فيها وفقاً لاتفاقية الامتياز
المراقب الفني :	الموظف المعين من قبل الوزير لدى الشركة ذات الامتياز للقيام باعمال المراقبة الفنية فيها وفقاً لاتفاقية الامتياز

المادة ٣ - يتم تعيين ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات من قبل مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ويتم اختيارهم من ذوي الاختصاصات العلمية وذلك ضمن الشروط والاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - أ - تنتهي عضوية الممثل بانتهاء مدة مجلس ادارة الشركة او بانقضاء ولاية المجلس لأي سبب آخر ويجوز تعيين الممثل في مجلس ادارة الشركة مرة أخرى .

ب - تنطبق احكام هذه المادة على المراقب المالي والمراقب الفني .

المادة ٥ - لا يجوز تعيين أي شخص ممثلاً للحكومة في أكثر من شركة واحدة .

المادة ٦ - يشترط فيمن يعين من الموظفين ممثلاً للحكومة في مجلس ادارة الشركة ان يكون حاصلًا على مؤهل جامعي في اختصاص يتناسب مع طبيعة اعمال الشركة او ان يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وله خدمة فعلية في الحكومة لمدة متواصلة لا تقل عن عشر سنوات وان لا تقل درجته عن الخامسة

المادة ٧ - يشترط فيمن يعين مراقباً مالياً او مراقباً فنياً لدى اية شركة من الشركات ذات الامتياز ان تنطبق عليه الشروط والاحكام المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا النظام مضافاً اليها مايلي :-

أ - ان يكون المراقب المالي من ذوي الاختصاص الجامعي في المحاسبة او المالية او اشغل وظيفة محاسبية او مالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات اذا لم يكن حاصلًا على مؤهل جامعي في ذلك الاختصاص .

ب - ان يكون المراقب الفني من ذوي الاختصاص الجامعي في مجال عمل الشركة .

المادة ٨ - تحدد واجبات ومهام ممثل الحكومة في الشركات بتعليمات يصدرها الوزير .

المادة ٩ - أ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير إنهاء تعيين ممثل الحكومة في مجلس ادارة الشركة في أي وقت من الاوقات وذلك في الحالات والاسباب التالية :-

١ - اذا اوفد الى خارج المملكة في أية مهمة رسمية او بعثة علمية او دورة تدريبية لمدة يراها مجلس الوزراء كافية لانهاء عضويته

٢ - اذا نقل من الوزارة او الدائرة او المؤسسة الرسمية التي يعمل فيها وكانت طبيعته وظيفته الجديدة لا تتناسب مع طبيعة اعمال الشركة

٣ - اذا الحق أي ضرر او خسارة بحقوق الحكومة في الشركة او بمصالح الشركة نفسها .

٤ - اذا خالف التعليمات التي يضعها الوزير .

ب - لا تحول احكام هذه المادة دون اتخاذ أي اجراءات قانونية او تأديبية أخرى بحق الممثل اذا اقتضت اسباب وظروف انهاء تعيينه اتخاذ مثل تلك الاجراءات .

المادة ١٠ - أ - تشكل لجنة خاصة تسمى لجنة ممثلي الحكومة في الشركات وتتألف كما يلي :-

١ - مراقب الشركات في الوزارة

٢ - ممثل عن وزارة المالية ( يعينه وزير المالية ) على ان لا تقل درجته عن الثانية

٣ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط ( يعينه رئيس المجلس القومي للتخطيط )

٤ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط ( يعينه رئيس المجلس القومي للتخطيط )

ب - يجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتتخذ توصياتها بالاجماع او بأكثرية الاصوات وترفع للوزير لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

هكذا من الأشهر



المادة ١١ - لا يجوز تعيين أي من أعضاء ( لجنة ممثلي الحكومة في الشركات ) ممثلاً في أية شركة على أن يعتبر أعضاء اللجنة بمثابة ممثلين للحكومة في الشركات وتدفع لهم المكافأة التي تدفع للممثلين بمقتضى أحكام هذا النظام.

المادة ١٢ - أ - تقوم ( لجنة ممثلي الحكومة في الشركات ) بالمهام والواجبات التالية :-

١ - التوصية بإسماء المرشحين لتمثيل الحكومة في مجالس إدارة الشركات ممن تتوفر فيهم الشروط والاختصاصات العلمية المنصوص عليها في هذا النظام .

٢ - تقييم أعمال الممثلين وإعادة النظر في أوضاعهم على ضوء التقارير التي يقدمونها أو يقدمها مراقب الشركات إلى اللجنة أو تقدم إليها من أية جهة أخرى ورفع توصياتها بهذا الشأن إلى الوزير .

ب - تقدم ( لجنة ممثلي الحكومة في الشركات ) توصياتها إلى الوزير خلال المدة التي يحددها .

المادة ١٣ - أ - يتقاضى ممثلو اسهم الحكومة مكافأتهم من أصل المكافآت التي تتحقق للجزينة العامة بمقتضى أحكام البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٣٥) من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ أو أي قانون آخر يعدله أو يغيره .

ب - توزع المكافآت على الممثلين سنوياً بالتساوي شريطة أن لا تزيد المكافآت التي تدفع للممثل الحكومة في أية شركة على الحد الأعلى المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية المعمول به وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك الشركة قد حققت ربحاً أم لم تحقق .

ج - بحسب مكافآت الممثل على أساس عدد جلسات مجلس الإدارة التي حضرها خلال السنة المالية للشركة على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٠) من نظام الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ .

المادة ١٤ - تلغى أحكام أي نظام آخر إلى المدى الذي تعارض فيه مع أحكام هذا النظام .

١٩٧٦/١/٧

### الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والأعلام صلاح أبو زيد	وزير الإنشاء والتعمير صبحي أمين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنمية علي حسن عوده	وزير المواصلات أحمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الدخلية ثروت التلهوني	وزير الأشغال محمود الحوامده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الإسلامية عبد العزيز الخياط
وزير الصناعة رجائي المشر	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاهي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاكان عواد الجازي

### نحس الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٦

### نظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة

صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة لسنة ١٩٧٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الدائرة :	دائرة المخابرات العامة .
المدير :	مدير المخابرات العامة أو من ينوبه خطياً .
الصندوق :	صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة المؤسس بمقتضى هذا النظام .
الهيئة :	الهيئة الإدارية للصندوق .
الرئيس :	رئيس الهيئة الإدارية للصندوق .
المشارك :	كل ضابط في المخابرات العامة .
المشروع السكني :	مشروع إنشاء أو أكمل أو توسيع المباني السكنية وتشمل هذه العبارة مشاريع شراء المساكن الجاهزة أو على الهيكل أو اكتمالها أو إنشاء أبنية سكنية على نظام الشقق .

المادة ٣ - يؤسس في الدائرة صندوق يسمى ( صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة ) يعمل على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤ - يكون للصندوق استقلال مالي وإداري وله ميزانية مستقلة ويمثله النائب العام في الدعاوى التي يقيمها أو تقام عليه أمام المحاكم وفقاً لأحكام قانون دعاوى الحكومة المعمول به .

المادة ٥ - تتكون أموال الصندوق من :-

- أ - رأس المال المدفوع .
- ب - القروض التي يحصل عليها الصندوق .
- ج - بدل الاشتراك الذي يدفعه المشاركون .
- د - أية أموال أخرى يحصل عليها الصندوق بموافقة رئيس الوزراء .

هكذا من الأشغال

المادة ٦ - يقدم الصندوق القروض للمشاركين لاقامة مساكن لهم او لشراؤها او لاكمالها او لتوسيع منازل السكن التي يملكونها .

المادة ٧ - أ - تودع اموال الصندوق في البنوك المرخصة ، وتحدد الفوائد التي تستحق لما وفقا للمعدلات الرأجئة وبناء على ما تقرره الهيئة بهذا الشأن .

ب - لا يجوز سحب اي مبلغ من اموال الصندوق المودعة في البنوك الا بتوقيع رئيس الهيئة او احد الاعضاء بالاضافة الى امين الصندوق ومن يفوضه المدير بذلك . وتبلغ احكام هذه الفقرة مع اسماء وتواقيع الممولين بموجبها الى تلك البنوك .

المادة ٨ - أ - يعتبر كل ضابط في الدائرة مشتركا بصورة الزامية في الصندوق وذلك مقابل الاشتراك المين في الفقرة ( ب ) من هذه المادة ولا ينتهي او ينقطع اشتراكه في الصندوق الا في الحالات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق حسب ثبات المشتركين وبالمبالغ التالية ، ويقطع البدل المذكور من الراتب الشهري للمشارك من قبل الدائرة المالية بالخباير العامة .

- ١ - ملازم : ثلاثة دنائير
- ٢ - ملازم اول : اربعة دنائير
- ٣ - رئيس : خمسة دنائير
- ٤ - رائد : ستة دنائير
- ٥ - مقدم : سبعة دنائير
- ٦ - عقيد : ثمانية دنائير
- ٧ - زعيم : تسعة دنائير
- ٨ - لواء : عشرة دنائير
- ٩ - فريق : احد عشر دنائيرا

ج - يعتبر الجزء من الشهر لغايات الاشتراك بمثابة شهر كامل .

المادة ٩ - اذا انتهت الخدمة الفعلية لاي مشترك فتم تصفية حقوقه في الصندوق وفقا للقواعد التالية :

أ - بحسب المبالغ المطلوبة له من الاشتراكات التي دفعها للصندوق مضافا اليها الفوائد المستحقة من تاريخ اشتراكه في الصندوق .

ب - بحسب المبالغ المطلوبة منه للصندوق حتى تاريخ انتهاء خدمته الفعلية في الدائرة ، بما في ذلك القروض التي حصل عليها من الصندوق ، سواء كانت مستحقة او غير مستحقة في ذلك التاريخ ، وتقرل منها المبالغ المطلوبة له والمبينة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، ويتم ترصيد حسابها في الصندوق دائنة او مدينا له على ذلك الاساس .

المادة ١٠ - تنتقل حقوق والزامات المشترك الى زوجته واولاده من بعد وفاته ، ولن يرثه شرعا اذا لم يكن متزوجا وله اولاد .

المادة ١١ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة ( ب ) من هذه المادة يحق للمشارك الانتفاع من قروض الصندوق ضمن الشروط التالية :-

- ١ - ان يكون قد امضى مدة لا تقل عن ثماني سنوات في الخدمة العسكرية الفعلية .
- ٢ - الا يكون قد حصل هو او زوجته على دار للسكن من اي مشروع آخر للاسكان ، ويستثنى من هذا الشرط قروض بنك الاسكان ومشاريع مؤسسة الاسكان .
- ٣ - ان يكون مالكا للارض التي سيشتاد عليها السكن الا في حالة شراء المسكن الجاهز ، ويجوز اشتراك اكثر من ضابط في ملكية قطعة ارض واحدة لانشاء عمارة سكنية عليها على نظام الشقق .

ب - يستثنى من يستشهد من الضباط المشتركين في الصندوق وزوجاتهم واولادهم من الشروط المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، وللهيئة اتخاذ القرار المناسب بشأن انتفاعهم من القروض التي يقدمها الصندوق على ان تراعي الهيئة احكام المادة العاشرة من هذا النظام

المادة ١٢ - يتم ترتيب منح القروض للمشاركين حسب الاولويات التالية :-

- ١ - ان يكون المشترك متزوجا .
- ٢ - الا يكون المشترك او زوجته او احد اولاده القصر مالكا لمسكن حين صدور هذا النظام وتشمل احكام هذا البند الضباط الذين حصلوا على قروض او مساكن من بنك الاسكان او مؤسسة الاسكان وفي حالة منح هذه القرضة من المشتركين القروض المقررة ، عليهم ان يقوموا بالوفاء بالتزاماتهم المتبقية عليهم الى بنك الاسكان او مؤسسة الاسكان ونقل التزاماتهم الى الصندوق مع مراعاة الشروط الواردة في هذا النظام .

٣ - يراعى تاريخ تقديم الطلبات على ان تكون مستوفية الشروط المنصوص عليها في هذا النظام .

٤ - يراعى في الطلبات المقدمة لاعطاء القروض البنود الثلاثة السابقة من هذه المادة وينظر بعد ذلك في الطلبات حسب الشروط الواردة في هذا النظام .

المادة ١٣ - يتولى ادارة الصندوق وتنظيم شؤونه والقيام بالصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا النظام هيئة من الضباط يعينهم المدير لمدة سنة قابلة للتجديد ويعين المدير رئيسا لهذه الهيئة ونائبا للرئيس وامينا للصندوق ومكثريا ومحاسبا واي مستخدم يرى ضرورة تعيينه .

المادة ١٤ - أ - تعقد الهيئة اجتماعها بدعوة من رئيسها او نائبه كلما دعت الحاجة ، ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه من الحاضرين .

ب - تصدر الهيئة قراراتها بالاكثرية ، واذا تساوت الآراء عند التصويت على اي قرار يرجع الجانب الذي يؤيده رئيس الجلسة .

هكذا من المأهول



المادة ١٥ - تختص الهيئة بإدارة الصندوق وتنظيم شؤونه والقيام بالصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بها بمقتضى احكام هذا النظام بما في ذلك -

أ - تقرير السياسة العامة للصندوق ووضع خطة اسكان عامة للمشتريين وتحديد مراحل تنفيذها .  
ب - وضع واصدار التعليمات الضرورية لإدارة الصندوق وتنظيم شؤونه في حدود الصلاحيات والمسؤوليات الموكلة لها بمقتضى هذا النظام .

ج - مراقبة الحسابات والدفاتر التي نص عليها في هذا النظام وحفظها .

د - تدقيق نتائج الجرد السنوي لحسابات الصندوق او اي جرد آخر ترى الهيئة ان اجراءه ضروري .  
هـ - وضع واقرار الميزانية السنوية العمومية للصندوق وحساب الارباح والخسائر والتقرير السنوي وتقديم التوصيات بشأنها للمدير .

و - دراسة طلبات المشترين للحصول على القروض من الصندوق واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .  
ز - الحصول على القروض من المصادر المحلية او من غيرها وابرام العقود الخاصة بها .  
ح - شراء الاراضي واستملاكها واغراضها وتوزيعها وبيعها لمصلحة الصندوق والمشتريين .

المادة ١٦ - يجوز بيع المشترين الاراضي التي تقرر الهيئة شراؤها او استملاكها او حيازتها بأية طريقة قانونية وذلك بأسعار مناسبة لغايات انشاء عمارات سكنية على نظام الشقق ، على ان لا يستفيد المشترك من اراضي الصندوق سوى مرة واحدة .

المادة ١٧ - تعطى القروض للمشتريين بقرار من الهيئة وذلك في الحدود المنصوص عليها في هذا النظام ، وتكون مبالغ القروض بدون فائدة في جميع الاحوال وتسدد خلال المدة التي تحددها الهيئة على ان لا تزيد على عشرين سنة في اية حالة من الحالات .

المادة ١٨ - يستمر اشتراك الضابط في الصندوق وانتفاعه من اهدائه واعماله بعد انتهاء خدمته الفعلية في الدائرة اذا ابدى رغبة في ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء خدمته تلك ، على ان لا يكون ملازماً في هذه الحالة بدفع البديل الشهري للاشتراك ، وان لا يحق له استرداد المبالغ التي دفعها كبديل اشتراك في الصندوق .

المادة ١٩ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يتم تخصيص القرض من الصندوق بناء على طلب المشترك وبقرار من الهيئة اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا النظام للانتفاع من اهداف الصندوق واعماله .

ب - لا يجوز ان يتجاوز الحد الاعلى للقرض الذي تقرر الهيئة تخصيصه لاي مشترك المبلغ المنصوص عليه لرتبته في الجدول التالي :-

نطاق الضابط	الحد الاعلى المقرر للقرض
ملازم	٤٤٤٠ دينار
ملازم اول	٥٠٤٠ دينار
رئيس	٥٦٤٠ دينار
رائد	٦٢٤٠ دينار

م -	٦٨٤٠ دينار
عقيد	٧٤٤٠ دينار
زعيم	٨٠٤٠ دينار
ل - واه	٨٦٤٠ دينار
فريق	٩٢٤٠ دينار

المادة ٢٠ - لا يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه بمقتضى احكام هذا النظام لاي مشترك الا اذا قدم الوثائق التالية :-

أ - سند تسجيل او تصرف يثبت ملكية المشترك المستقلة للارض ، اذا كان القرض لاقامة دار سكن له عليها ، وملكته المستقلة للارض وما عليها من انشاءات اذا كان القرض لاكمال او لتوسيع دار السكن القائمة على الارض ، اما في حالة اشتراك اكثر من مشترك في قطعة ارض واحدة لانشاء عمارة سكنية عليها على نظام الشقق فيجب تقديم سند التسجيل الذي يشهد بالملكية المشتركة للمشتريين لهذه الارض .

ب - المخططات والتصاميم المصدقة رسمياً والخاصة بدار السكن التي ستقام بالقرض او المتعلقة بالاعمال اللازمة لاكمال او توسيع دار السكن القائمة .

ج - رخصة بناء لاقامة او اكمال او توسيع دار السكن على ان تكون صادرة من الجهة المختصة .

د - سند وضع الارض او الدار او كليهما معا حسب مقتضى الحال تأمناً للقرض واية عقود او سندات او وثائق تأمين او كفالة او حوالة يشترط هذا النظام او تقرر الهيئة تقديمها لضمان سداد القرض .

المادة ٢١ - يدفع مبلغ القرض الذي خصص لاي مشترك لاقامة دار سكن له على قسطين متساويين على ان تراعى الشروط التالية :-

أ - ان يباشر المشترك اعمال البناء خلال ٤٥ يوماً من تاريخ دفع القسط الاول ، وان ينتهي من انشاء البناء خلال مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهراً من تاريخ دفع القسط الاول له .

ب - يحدد موعد دفع القسط الثاني من القرض المشترك وفقاً للمرحلة التي انجزها من البناء .

ج - ان تصدر الهيئة قرارها بالغاء عقد القرض اذا تخلف المشترك عن الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في البند (أ) من هذه المادة ، وفي هذه الحالة تسرد منه جميع المبالغ التي دفعت له من الصندوق دفعة واحدة ، وذلك دون الحاجة الى توجيه اي اخطار او اذار اليه .

المادة ٢٢ - اذا كانت الغاية من تخصيص القرض لاي مشترك اكمال او توسيع دار سكن يملكها فلهيئة ان تقرر الطريقة والمواعيد التي سيتم دفع القرض بموجبها ويشترط ان لا يزيد مقدار القرض في هذه الحالة على الحد الاعلى للمبلغ الذي يحق للمشارك اقتراضه من الصندوق بمقتضى احكام هذا النظام . على ان يتم اكمال او توسيع الدار خلال مدة لا تزيد على ثمانية شهور من تاريخ دفع القسط الاول للقرض .

المادة ٢٣ - تضع الهيئة الشروط الملائمة بالنسبة لانشاء العمارات السكنية على نظام الشقق وتراعى في هذه الشروط كل حالة على حدة .

المادة ٢٤- يبدأ تسديد اقساط القرض الذي دفع لاي مشترك بعد مضي مدة ستة على توقيع عقد القرض ويجوز الوفاء بقيمة الدين كاملا او جزئياً قبل استحقاقه .

المادة ٢٥- أ - يدفع مبلغ القرض المخصص لاي مشترك بكامله اذا كانت الغاية منه شراء دار جاهزة على الا يزيد مبلغ القرض في هذه الحالة على الحد الاعلى للمبلغ الذي يثق للمشارك اقتراضه من الصندوق بمقتضى احكام الفقرة (ب) من المادة ( ١٩ ) من هذا النظام .  
ب- يبدأ تسديد اقساط القرض الذي دفع لاي مشترك بمقتضى هذه المادة اعتباراً من الشهر التالي لنقل ملكية الدار للمشارك وتسجيلها باسمه .

المادة ٢٦- للصندوق بالطريقة والشروط التي تقرها الهيئة ان يؤمن لصالحه على حياة اي مشترك حصل على اي حق من حقوق الانتفاع من اهداف الصندوق ويشترط في ذلك ان يكون التأمين على نفقة المشترك وللمدة التي يسدد المشترك خلالها القرض الذي دفع له .

المادة ٢٧- تنظم العقود والمعاملات والاجراءات الخاصة بحقوق الانتفاع من اهداف الصندوق وشروط تخصيص القروض والامور المتعلقة بحقوق والتزامات الصندوق والمشارك بقرارات تصدرها الهيئة على ان تتم عقود ومعاملات وتأمين القروض بالاموال غير المنقولة والحقوق العقارية الاخرى في مديريات التسجيل المختصة وفقاً لاحكام القوانين والانظمة المعمول بها في المملكة وتوقع باسم الصندوق من قبل الشخص الذي تفوضه الهيئة من بين اعضائها بذلك .

المادة ٢٨- تخضعاً للاهداف والغايات المقصودة من هذا النظام تعتبر الاحكام الواردة فيه جزءاً لا يتجزأ من الشروط في اي قرار او عقد او التزام تتخذه او تبرمه الهيئة باسم الصندوق ولو لم ينص صراحة على تلك الاحكام في ذلك القرار او العقد او الالتزام .

المادة ٢٩- أ - لا يجوز للمشارك استخدام القرض الذي حصل عليه من الصندوق او اي جزء منه في غير الاغراض والاعمال التي خصص له القرض من اجل القيام بها وللهيئة القيام بجميع الاجراءات التي تراها مناسبة للتأكد من التزام المشترك باحكام وشروط استخدام القرض .  
ب- اذا اخل المشترك بأي من الاحكام والشروط الواردة في هذا النظام ولم يتقيد بها خلال المدة التي تحددها له الهيئة بأخطار خطي توجهه اليه ، عندئذ تسترد من المشترك جميع المبالغ التي دفعت له .

المادة ٣٠- لا يحق لاي مشترك الحصول على قرض من الصندوق الا مرة واحدة فقط .

المادة ٣١- مع مراعاة الاحكام الاخرى في هذا النظام تعتبر اموال الصندوق كأموال الخزينة وتطبق على المطالبة بها وتحصيلها والضمانات والامتيازات الممنوحة لها القوانين والانظمة التي تطبق على اموال الخزينة وحقوقها بما في ذلك قانون دعاوى الحكومة وقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٣٢- أ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

ب- تنظم حسابات الصندوق بالطريقة التي تقرها الهيئة على ان يعتبر سجل الرواتب لدى الدائرة المالية في المخابرات العامة سجل استاذ افرادي بالنسبة لحسابات الصندوق ولغايات هذا النظام .

هكذا من الله

المادة ٣٣- تسدد التزامات الصندوق المالية بما في ذلك اية خسارة يتعرض لها او عجز يقع فيه من وارداته المالية .

### الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٧

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	---------------------------------	--	---	---

وزير التمويل علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	--------------------------------	---

وزير الداخلية لروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية د ادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
-----------------------------------	--	---	--	---------------------------------

وزير الصناعة والتجارة رجالي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعد القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عناد الجازي
--	---	----------------------------------	--------------------------------------	---



## نحس الحسين لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧ .  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٦

### نظام رسوم استئناف، قضايا الاستملاك

صادر بموجب المادة (٢٧) من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام رسوم استئناف قضايا الاستملاك لسنة ١٩٧٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - يخضع الاستئناف الذي يقدم للجنة الاستئنافية المنصوص عليها في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ أو في أي قانون آخر يخل محله أو يبدله لرسم الاستئناف المحدد في هذا النظام ويدفع لوزارة المالية .

ب - يستوفى رسم الاستئناف بنسبة ( ٣٪ ) من مبلغ الزيادة أو التخفيض في التعويض أو في ضريبة التحسين الذي يطالب به المستأنف . على أن لا يقل الرسم على أي استئناف عن عشرة دنانير ولا يزيد على ثلاثمائة دينار .

المادة ٣ - إذا لم يبين المستأنف في استدعائه المبلغ المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٢) من هذا النظام فيكلف بدفع الحد الأدنى لرسم الاستئناف . على أن تحدد اللجنة الاستئنافية الرسوم الصحيحة المترتبة على الاستئناف عندما تصدر قرارها النهائي فيه ويحصل فرق الرسم إذا وجد وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٤ - يدفع رسم الاستئناف من قبل المستأنف عند تقديم استدعائه الاستئنافي ويرد الاستئناف إذا لم يدفع الرسم على ذلك الوجه . على أنه يجوز لرئيس اللجنة الاستئنافية تأجيل دفع الرسم إذا ثبت له عدم اقتدار المستأنف على دفعه عند تقديم الاستئناف .

المادة ٥ - لرئيس اللجنة الاستئنافية أن يرد الرسم أو أي جزء منه إلى الشخص الذي دفعه إذا تبين له أنه استوفى خلافا لاحكام هذا النظام أو زيادة عما هو محدد فيه .

المادة ٦ - تحكم اللجنة الاستئنافية في قرارها النهائي بالرسوم والتفقات على الطرف الخاسر في الاستئناف وذلك وفقا للقواعد المقررة بشأنها في قانون اصول المحاكمات الحقوقيه على أنه يترتب عليها ان تحسم لصالح وزارة المالية رسم الاستئناف المؤجل أو الفرق فيه من التعويض الذي قدرته إذا اقتضت ظروف القضية مثل ذلك الاجراء .

المادة ٧ - تعفى الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية من رسم الاستئناف المحدد في هذا النظام عندما تكون هي المستأنفة .

### الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٧

وزير الزراعة والتعلم دولان الهنداوي	وزير النقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاتشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التقنين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاهي	وزير المعمل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

هكذا من الأشغال

## نحس الحسين لله ملك الله الملك لله في الدنيا والآخرة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/٧  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٦

### نظام مكافآت اعضاء لجان قضايا الاستملاك

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مكافآت اعضاء لجان قضايا الاستملاك لسنة ١٩٧٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لغايات هذا النظام :

أ - تعني عبارة ( قانون الاستملاك حينا وردت فيه ( قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ ) واي قانون اخر يمل حله او يبدله .

ب - وتعني عبارة ( عضو اللجنة ) حينا وردت فيه رئيس اللجنة البدائية ورئيس اللجنة الاستثنائية المنصوص عليها في قانون الاستملاك كما تشمل اي عضو في اللجنتين .

المادة ٣ - مع مراعاة ما ورد في المادة ( ٥ ) من هذا النظام :

أ - يخصص مبلغ خمسة دنانير لعضو اللجنة البدائية عن كل يوم يشترك فيه مع اللجنة في الكشف التي تجريها في سياق قيامها بمهامها وصلاحياتها بمقتضى قانون الاستملاك .

ب - يخصص مبلغ عشرة دنانير لعضو اللجنة الاستثنائية عن كل يوم يشترك فيه مع اللجنة في الكشف التي تجريها في سياق قيامها بمهامها وصلاحياتها بمقتضى قانون الاستملاك .

ج - لاختصاص المكافأة المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ) و ( ب ) من هذه المادة اذا تكرر الكشف على نفس العقار من قبل اللجنة ذاتها .

المادة ٤ - يخصص مبلغ دينار واحد لعضو اللجنة البدائية ومبلغ دينارين لعضو اللجنة الاستثنائية عن كل يوم يشترك فيه العضو في الجلسات التي تعقدها اللجنة للنظر في الامور والمسائل التي تدخل ضمن صلاحياتها بمقتضى قانون الاستملاك .

المادة ٥ - تخصص المكافآت المستحقة بموجب هذا النظام بناء على كشف مصدق من قبل مدير عام دائرة الاراضي والمساحة ويشترط في جميع الاحوال ان لا تزيد المكافأة التي يستحقها عضو اللجنة في اي شهر على راتبه الاساسي الشهري مهما بلغ عدد الايام التي اجرت اللجنة خلالها كشوفها او عقدت فيها جلساتها .

المادة ٦ - أ - تدفع المكافآت المستحقة بموجب هذا النظام من النفقات العامة اذا كان المستملاك احدى الوزارات او الدوائر الحكومية .

ب - اذا كان المستملاك احدى الجهات الاخرى غير المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة فتدفع المكافآت من تلك الجهة لوزارة المالية لتخصيصها مستحقها وفقا لاحكام هذا النظام .

### الحسين بن طلال

١٩٧٦/١/٧

وزير البرية والتعليم	وزير التقني	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
ذوقان الهنداوي	خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	صبيح امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير التنوير	وزير المواصلات	وزير السياحة والآثار	وزير المالية	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
علي حسن عوده	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	سامي ابوب
وزير الداخلية	وزير الأشغال العامة	وزير للشؤون الخارجية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة
لروت التلهوني	محمود الحوامده	صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الاجي حسن الطراونة	وزير رقاسة الوزراء
رجالي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سعود القاضي		راكان عناد الجازي

هكذا من الأشغال